

خلق مناخ مناسب لدعم دور الاستثمار الخاص في التنمية في جمهورية مصر العربية

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد
الأستاذ المتفرغ بقسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

هويدا محمد محمد حراز

المدرس المساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة المنصورة
بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه

الملخص

تستهدف الدراسة تحليل الآليات التي تهيئ بيئة محفزة لتعزيز دور الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة بمصر، من خلال دراسة أهميته في توسيع القاعدة الإنتاجية، تطوير أساليب الإنتاج، وتوفير فرص العمل، بما يخفف العبء على ميزان المدفوعات، ثم دراسة أبرز التحديات التي تواجهه. كما يلقي البحث الضوء على تطوره منذ الخمسينات وحتى رؤية مصر ٢٠٣٠، مع تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بهذا التطور، والتي أظهرت محدودية قدرة القطاع الخاص على أداء دوره التنموي. وأظهرت النتائج الحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير حوافز فعالة لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. وتؤكد الدراسة على ضرورة تبني سياسات متكاملة، كلية وقطاعية، تهدف إلى توفير بيئة مواتية لجذب الاستثمار الخاص وتعزيز دوره التنموي، وتشمل أبرز التوصيات: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إصلاح البيئة التشريعية والإدارية، تطوير البنية التحتية، تعزيز رأس المال البشري، تعزيز منظومة الحوافز الاستثمارية، دمج الاقتصاد غير الرسمي، دعم السياسات القطاعية للقطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والتمويل، وتعزيز الشراكة بين القطاعين لضمان كفاءة واستدامة الاستثمار. وتسهم هذه السياسات في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحقيق نمو مستدام وشامل يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

الكلمات الرئيسية: الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي، المناخ الاستثماري، سياسات.

Abstract

This study aims to analyze the mechanisms that create a conducive environment to enhance the role of private investment in sustainable economic development in Egypt. It examines the significance of private investment in expanding the production base, developing production methods, and generating employment opportunities, thereby alleviating the burden on the balance of payments, and subsequently explores the main challenges it faces. The research also highlights the evolution of private investment from the 1950s to Egypt's Vision 2030, analyzing economic data related to this development, which indicate the limited capacity of the private sector to fulfill its developmental role. The findings reveal the need to improve the business environment and provide effective incentives to direct investments toward high value-added productive sectors. The study emphasizes the necessity of adopting integrated, comprehensive, and sectoral policies aimed at creating a favorable environment for attracting private investment and enhancing its developmental role. Key recommendations include achieving economic stability, reforming the legislative and administrative framework, developing infrastructure, strengthening human capital, enhancing the investment incentive system, integrating the informal economy, supporting sectoral policies in vital sectors such as agriculture, industry, trade, tourism, and finance, and fostering public-private partnerships to

ensure investment efficiency and sustainability. These policies contribute to enhancing the competitiveness of the Egyptian economy and achieving sustainable and inclusive growth that supports long-term social and economic development.

key words: Private investment, economic growth, investment climate, policies

١ - الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة

يشكل القطاع الخاص ركيزة جوهرية في التنمية الاقتصادية، وخاصة في ظل تحوّل النظام الاقتصادي المصري إلى نظام قائم على آليات السوق، إذ يبرز ضرورة العمل على بناء قطاع خاص قوي وقادر على قيادة عجلة التنمية والتقدم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال رفع كفاءة الاستثمار الخاص، الذي يمثل أحد الأسس الجوهرية لتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية. حيث يساهم الاستثمار الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي عبر توسيع القاعدة الإنتاجية، تطوير أساليب الإنتاج، وتوفير فرص العمل (Petreski & Olczyk, 2025)، بما يقلل من العبء على ميزان المدفوعات. ورغم أهمية دور هذا القطاع في التنمية، يواجه الاستثمار الخاص عدة تحديات ومعوقات تقيد قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتبلور أبرزها في انخفاض كفاءة النظام القانوني والقضائي، وإنخفاض كفاءة النظام الإداري، إلى جانب انخفاض معدلات الادخار المحلي، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن إرتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإرتفاع معدلات التضخم، وانخفاض كفاءة النظام المصرفي والخلل في منح وتوزيع الإتمان (OECD, 2024). كما يعاني القطاع من انخفاض كفاءة البنية التحتية، وتواضع

نوعية رأس المال البشري وأثره على كفاءة العمالة واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى سلبات النظام العالمي الجديد وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية.

ومما لا شك فيه، أن معالجة تلك التحديات يتطلب رؤية شاملة واتباع سياسات واجراءات فعالة تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار، لرفع كفاءة الاستثمار الخاص وتعزيز دور القطاع الخاص، فضلاً عن تحقيق التكامل بين الاستثمار العام والخاص من خلال التنسيق والتكامل بين أدوار القطاعين العام والخاص في عملية التنمية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية الشاملة (OECD, 2020).

وبناءً على ذلك، يتناول البحث أهمية دور الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي، يليه تحليل أبرز التحديات التي تعيق كفاءته وفعاليته، ثم دراسة تطور الاستثمار الخاص وبيان أوجه تحول دور القطاع الخاص على مدار العقود الماضية، وأثر ذلك على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ثم استعراض أبرز السياسات والجراءات اللازمة لإصلاح المناخ الاستثماري ودعم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

٢/١

مشكلة البحث

يمكن تجسيد مشكلة الدراسة في عدم قدرة القطاع الخاص على تحسين أداء الإقتصاد المصري وقصور سياسات الإستثمار الخاص عن تحقيق ذلك بشكل مناسب خلال العقود الماضية، واستمرار معاناة الإقتصاد المصري من العديد من المشكلات الإقتصادية المزمنة، والتي تتفاقم بمرور الزمن. ومن ثم تسعى الدراسة إلى وضع حزمة من السياسات والجراءات اللازمة لإصلاح المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الاستثمار الخاص لدعم دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

٣/١ أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي للاستثمار الخاص في تعزيز أداء الإقتصاد الكلي وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى تحديد

التحديات والمعوقات التي تعوق فاعليته. كما يستعرض تطور الاستثمار الخاص في مصر ومدى إسهامه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي عبر مراحل زمنية متعددة. وتبرز الدراسة من خلال هذا التحليل الحاجة الملحة إلى تبني حزمة من السياسات الكلية والقطاعية تهدف إلى رفع كفاءة الاستثمار الخاص، مما يسهم بشكل رئيسي في تعزيز أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو المستدام.

٤/١ أهداف البحث

تتمثل أهم أهداف البحث فيما يلي :-

- ١- دراسة أهمية دور الاستثمار الخاص في التنمية، بما يعزّز دور القطاع الخاص في دعم المسار التنموي للدولة.
- ٢- تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص.
- ٣- دراسة تطور الاستثمار الخاص منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى صدور وثيقة "إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠".
- ٤- تبني حزمة من السياسات والإجراءات بهدف إصلاح المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الاستثمار الخاص، ومن ثم دعم دور القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

٥/١ منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يبدأ بدراسة أهمية دور الاستثمار الخاص، مع استعراض أثره على الاقتصاد الوطني. تليها مرحلة تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الخاص بشقيه الوطني والأجنبي. بعد ذلك، يتم دراسة تطور الاستثمار الخاص في مصر على مدار الزمن، مع تسليط الضوء على التغيرات الكبرى في السياسات الاقتصادية، وتحليل أثر الاستثمار الخاص على معدل النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بينهما في فترات زمنية مختلفة، بما يعكس التفاعلات بين حجم الاستثمارات الخاصة والنمو على المدى الطويل.

٦/١ فروض البحث

قد يؤثر الاستثمار الخاص إيجابياً على النمو الاقتصادي في مصر.

٧/١ الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات إلى مجموعتين كما يلي:-

المجموعة الأولى:- هناك مجموعة من الدراسات التحليلية والقياسية تناولت أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي، ومن أبرزها مايلي: تركز دراسة (Jalles, Park, & Qureshi, 2024) على تحليل تأثير تدفقات الاستثمارات العامة والخاصة على النمو الاقتصادي في عينة واسعة من الدول الناشئة والساعية للتقدم خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢١، وتشير نتائج الدراسة إلى أن لتدفقات الاستثمار العام تأثيراً أكبر بكثير في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة بتدفقات الاستثمار الخاص في دول الأسواق الناشئة والساعية للتقدم، بما في ذلك دول آسيا، تكون الاستجابة الاقتصادية لتدفقات الاستثمار إيجابية وأكثر حدة خلال فترات الركود الاقتصادي مقارنة بفترات الرواج. علاوة على ذلك، تساهم تدفقات الاستثمار العام في هذه الدول في تعزيز كل من الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص وقد يُعزى ذلك على الأرجح إلى ارتفاع عوائد الاستثمار في البنية التحتية. وتبحث دراسة (Mohammed & Hassouba, ٢٠٢٣) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تختبر الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر بشكل تجريبي، باستخدام بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٢٢)، وأظهرت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما تُقِيم دراسة (Abduvaliev ، ٢٠٢٣) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في طاجيكستان خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٢١، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن كل من الاستثمار الأجنبي والتعليم يؤثران إيجابياً وبشكل معنوي على النمو. كذلك استهدفت دراسة (Gadallah ، ٢٠٢٣ and Alnagar) تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي

في ٦٠ دولة ومن بينهم مصر - خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، مصنفة حسب مستويات الدخل. وُجد أن للاستثمار الأجنبي تأثير إيجابي على النمو. وبحث دراسة (Ahamed، ٢٠٢٢) تأثير كل من الاستثمارات العامة والخاصة على معدل النمو الاقتصادي في الدول الساعية للتقدم، من خلال دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات وهي: إجمالي تكوين رأس المال، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، معدل نمو القوة العاملة، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، على إجمالي الناتج المحلي لـ ٣٩ دولة ساعية للتقدم خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩، حيث تبين أن الاستثمار العام يحدث أثراً إيجابياً أقوى على النمو مقارنةً بالاستثمار الخاص، الذي أظهرت نتائجه تأثيرات متباينة وإن كانت في الغالب إيجابية. كذلك تستعرض دراسة (Ofosu-Mensah Ababio, Aboagye, Barnor, & Agyei, 2022) الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢، مستندة إلى بيانات من الاقتصادات الساعية للتقدم والناشئة. تقدم الدراسة رؤية جديدة تشير إلى أن الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الخاص بشكل عام، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، قد حظيت باهتمام كبير، بينما ظل الاستثمار الخاص المحلي يحظى باهتمام أقل نسبياً حتى الآن. كما تهدف دراسة (Mwitta, 2022) إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وتهدف دراسة (Nguyen T. K. & Nguyen H. T., 2021) إلى تحليل أثر مكونات الاستثمار المختلفة – بما في ذلك الاستثمار العام، والاستثمار الخاص المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر – على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الاستثمار العام يرتبط سلباً بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين أن الاستثمار الخاص المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والعمالة تسهم جميعها بشكل إيجابي في دعم النمو خلال نفس الفترة، كما كشفت الدراسة عن أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق نظيرتها في الاستثمار المحلي. وبحث دراسة (Ebghaei، ٢٠٢١) أثر الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، على استثمارات القطاع الخاص ونتيجة ذلك على النمو

الاقتصادي في الاقتصاد التركي من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٨. أظهرت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أن الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة الدراسة كان مكملًا ومحفزًا لاستثمارات القطاع الخاص، في حين كان الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يحدّ من تلك الاستثمارات، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. كذلك تقوم دراسة (Abbas, 2022) بتحليل سلوك الاستثمار الخاص حسب القطاع في باكستان باستخدام نموذج التأخير الذاتي الموزع خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ٢٠١٥، وأظهرت نتائجها أن توفر الائتمان وتطوير البنية التحتية لهما تأثير كبير على الاستثمار الخاص في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، بينما لا تؤثر تكلفة رأس المال بشكل ملحوظ. كما أظهرت الدراسة أن التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر يساهمان في دعم الاستثمار في الخدمات، بينما الانفتاح الاقتصادي له تأثير سلبي على هذا الاستثمار. وأكدت النتائج أهمية توفر المياه ودعم الحكومة كعوامل حاسمة في تحفيز الاستثمار في الزراعة. وتكشف نتائج دراسة (Awad, Al-Jerashi, & Alabaddi, 2021) أن معدل الفائدة يرتبط سلباً بالاستثمار المحلي الخاص في فلسطين خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧. كما تكشف النتائج التجريبية عن عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص وأسعار الفائدة، ولا توجد سببية بينهما. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة صانعي السياسات باتخاذ تدابير لتقليل معدل الفائدة إلى أدنى حد ممكن بهدف تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي. وتناولت دراسة (معن، ٢٠١٤) محددات الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٣)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم كل منهما في تعزيز الآخر. كما تبين أن الاستثمار الخاص يتأثر إيجابياً بعدد من العوامل، من أبرزها: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي، ونسبة الاستثمار العام إلى الناتج، والائتمان الموجه للقطاع الخاص، ومعدل الفائدة الحقيقي، ومعدل التبادل التجاري، بالإضافة إلى مستوى الحرية الاقتصادية. في المقابل، تبين أن كلاً من معدل التضخم، والدين الخارجي، وسعر الصرف يرتبط سلباً بالاستثمار الخاص، مع الإشارة إلى أن الاستثمار الخاص يُظهر حساسية مرتفعة تجاه تغيرات سعر الصرف. تبرز النتائج ضرورة تبني سياسات اقتصادية

تعزز الاستقرار النقدي وتوسع من حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، بما يساهم في رفع كفاءة الاستثمار الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي.

المجموعة الثانية:- كذلك تناولت بعض الدراسات التحليلية والتجريبية الشراكة بين القطاع العام والخاص وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي، فقد توصلت دراسة (Allauddin & Uddin, 2024) إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل أداة فعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الساعية للتقدم، مع ضرورة وجود دعم حكومي قوي، وأطر مؤسسية فعالة، ومشاركة فعالة من أصحاب المصلحة. وتوصلت دراسة (Sikombe, Muleya, Phiri, Zulu, Simasiku, & Situtu, 2024) إلى أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البحث والابتكار يتطلب تحسين جاذبية المؤسسات الشريكة، وإنشاء مراكز ابتكار، وتوفير إطار تنظيمي داعم، مع التركيز على قطاعات مثل الطاقة والزراعة والتقنية. كما تبرز أهمية التمويل المشترك والحوافز الضريبية لدعم البحث والتطوير، مما قد يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. وأظهرت دراسة (Mofokeng, Alhassan, & Zeka, 2023) إلى أنه بالرغم من أن استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو اتجاه متزايد في الدول الساعية للتقدم، إلا أن هناك دراسات تجريبية محدودة قد قِيَّمت تأثير استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الدول الساعية للتقدم محل الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٨. كما أوضحت دراسة (Ali, Irfan, & Salman, 2020) إلى أن فعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لم تُعرف بشكل دقيق في الأدبيات، حيث تركز معظم الأبحاث على تحديد العوامل المؤثرة في النجاح والفشل بدلاً من قياس الفعالية نفسها. كما أشارت إلى أن غالبية الدراسات تركز على العمليات بدلاً من النتائج. وأوصت الدراسة بضرورة تحديد وقياس فعالية الشراكات بشكل منهجي، مع التركيز على العوامل المؤسسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والقانونية لضمان نجاحها. وتوصلت دراسة (Wang & Ma, 2020) إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الموجهة نحو الاستدامة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن

تزايد الاهتمام بها يرتبط بسياسات الدول الرئيسية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أشارت إلى وجود فجوات بحثية واتجاهات مستقبلية لدراسة العلاقة بين الشراكة والتنمية المستدامة. وتناولت دراسة (Abdel Rashid, El-Mikawi, & El-Din Mohamed Baha, 2019) العوامل المؤثرة في حساب العائد على الاستثمار (ROI) في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر. وأكدت الدراسة أن الشراكات بين القطاعين تُعتبر وسيلة فعالة لتحسين إدارة المشروعات العامة من خلال تحويل بعض المسؤوليات إلى القطاع الخاص. وتوصلت دراسة (Cui, Liu, Hope, & Wang, 2018) إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تعد أداة فعالة لتعزيز القيمة الاقتصادية لمخرجات البنية التحتية، كما أبرزت الفجوات البحثية القائمة واتجاهات البحث المستقبلية، مما يدفع الباحثين والممارسين لاستكشاف هذه المجالات لدعم تطوير البنية التحتية بشكل مستدام. أما دراسة (خليل، ٢٠١٧، ص ١٩٣ - ١٩٥) فتناولت تقييم تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، وأظهرت الدراسة أن الشراكة لم تلبِ احتياجات المواطنين في الخدمات العامة ولم تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي أو خفض البطالة. كما أبرزت الدراسة ضرورة توازن الأدوار بين القطاعين العام والخاص. وبحثت دراسة (عزالدين، ٢٠١٧) تأثيرات الشراكة بين القطاع العام والخاص في الدول الساعية للتقدم، مع التركيز على الحالة المصرية. وتوصلت إلى أن الشراكة تساهم في تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي، لكنها لا تخفف بشكل كبير من عبء الموازنة العامة. كما أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي بين الشراكة والاستثمار العام، حيث تقلل الشراكة من استثمار الحكومة المباشر. وتخلص دراسة (مجاهد، قويدر، مختار، ٢٠١٧) إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت ضرورة حتمية. كما تناولت واقع الشراكة بين القطاعين من خلال استعراض التجربة المصرية في هذا المجال، مع إبراز أهمية الشراكة في تعزيز النمو الاقتصادي.

٨ / ١ التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تتناول المجموعة الأولى من الدراسات المشار إليها تأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات. تشير النتائج إلى أن الاستثمار العام في بعض الحالات يلعب دورًا أكبر في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار الخاص، بينما في دراسات أخرى، يظهر الاستثمار الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا على النمو. كما تُظهر هذه الدراسات تباينًا في النتائج حسب الفترات الزمنية والدول، مما يبرز أهمية العوامل مثل معدل الفائدة، الائتمان، الاستقرار السياسي، والبنية التحتية في تحديد ديناميكيات الاستثمار الخاص. بينما تظهر المجموعة الثانية من الدراسات أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي بالدول الساعية للتقدم، خاصة في مجالات البحث والابتكار و البنية التحتية. بينما تؤكد بعض الدراسات على أهمية دعم الحكومة ووجود إطار تنظيمي فعال، تشير أخرى إلى تحديات في تطبيق الشراكات، خاصة في مصر حيث لم تُسهم الشراكة في تحسين الخدمات أو تقليل البطالة. كما تشير الدراسات إلى ضرورة تقييم فعالية هذه الشراكات بشكل منهجي، مع التركيز على العوامل المؤسسية و القانونية لضمان نجاحها المستدام.

وانطلاقًا مما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة لم تضع رؤية أو حزمة متكاملة من السياسات تستوعب المشكلات الحقيقية التي تواجه الاستثمار الخاص ، وتسهم في توسيع قاعدة الاستثمار القومي. وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى وضع حزمة من السياسات لرفع كفاءة الاستثمار الخاص وتدعيم دوره في التنمية.

٢- دور الاستثمار الخاص وأهميته

يساهم الاستثمار الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي من خلال عدة قنوات، تتبلور أبرزها في:-

١/٢ تنمية القاعدة الإنتاجية :-

يلعب الاستثمار الخاص دوراً أساسياً في تنمية القاعدة الإنتاجية من خلال دعم تنوع الإنتاج وتعزيز التنسيق مع الاستثمار العام. لتحقيق ذلك، يجب توفير استقرار سياسي، سياسات اقتصادية ملائمة، وتحسين البنية التحتية (مطر، ٢٠٢٢). كما أن تطوير النظام المالي و السياسات المالية المستقرة أمر ضروري لتحفيز الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر زيادة الدخل الوطني وتوفير بيئة أعمال مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي المستدام (International Monetary Fund, 2022).

٢-٢ تطوير أساليب الإنتاج:-

يُساهم الاستثمار الخاص في تحسين أساليب الإنتاج من خلال إدخال التقنيات الحديثة، تحفيز الكفاءات البشرية، و زيادة التنافسية بين الشركات. لتعزيز هذا الدور، يتطلب الأمر استقرار السياسات الاقتصادية، تسهيل تأسيس الأعمال، وتقديم حوافز ضريبية، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (فاطمة، ٢٠٢٢).

٣/٢ توفير فرص العمل:-

يعزز الاستثمار الخاص فرص العمل ويسهم في النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مشروعات جديدة، التوسع الإنتاجي، تنمية القطاعات المرتبطة، وتشجيع ريادة الأعمال، مما يعزز الاقتصاد المحلي. وقد أشارت دراسة (عبد الله، ٢٠٢٠) إلى أن الاستثمار الخاص له تأثير إيجابي في تقليل معدل البطالة، حيث يخفض معدلات البطالة بشكل أكبر من الاستثمار الحكومي في الأجل الطويل. كما تشير دراسة (Muammi, 2018) إلى أن الاستثمار الخاص يرتبط سلباً مع معدل البطالة، مما يعزز فرص العمل في الدولة.

٤/٢ تقليل العبء على ميزان المدفوعات:-

يساهم الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، في تحسين ميزان المدفوعات عبر دعم القطاعات الإنتاجية، إحلال الواردات، وزيادة الصادرات، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. كما ينعكس الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً من خلال تدفق رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة الصادرات، غير أن أثره الصافي يعتمد على موازنة فوائده مع التحويلات الخارجية للأرباح ورؤوس الأموال (منصر، ٢٠١٥). وتشير دراسة (نفيسة، ٢٠١٩) إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم إيجابياً في ميزان المدفوعات متى فاقت التدفقات الداخلة حجم التحويلات، مما يسهم في تقليص عجز الحساب الجاري وجذب مزيد من الاستثمارات.

٣- تحديات الاستثمار الخاص

بالرغم من محاولات الدولة لتسهيل انطلاق القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم له لدعم مساهمته في تنمية الاقتصاد المصري ، إلا أن ماتحقق على أرض الواقع كان أقل مما كان متوقعاً، فضلاً عن انخفاض معدل الاستثمار الخاص بشقيه الوطني والأجنبي. حيث أن هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تقف حائلاً دون تحسين كفاءة الاستثمار الخاص، ويتمثل أهمها في العناصر التالية:-

١/٣ انخفاض كفاءة النظام القانوني والقضائي

يُعد كفاءة النظام القانوني والقضائي من العناصر الحاسمة في جذب الاستثمارات، إذ يعتمد المستثمرون على وجود بيئة تشريعية مستقرة وآليات قضائية فعالة تضمن حقوقهم وتعزز الثقة في مناخ الأعمال. ويتعين أن يكفل قانون الاستثمار الضمانات القانونية والقضائية الكافية للمستثمر، إلى جانب توفير حوافز استثمارية تتعلق بالضرائب والجمارك وحقوق الملكية الفكرية وحماية المنافسة (Gehne & Brillo, 2017). وفي الحالة المصرية، ورغم الإصلاحات التشريعية التي انطلقت منذ التسعينيات، لا يزال ضعف البنية القضائية وبطء إجراءات التقاضي وارتفاع تكاليفه، بالإضافة إلى الافتقار للتنفيذ الفعال للعقود، والقصور في تطبيق الحوافز

الضريبية والجمركية، تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات الخاصة (إكرام، ٢٠٢١، ص ٤٤٤-٤٤٦). وقد أكدت دراسة (نصر، ٢٠٢٤) أن استقرار التشريعات يشكل عاملاً أساسياً في تعزيز الاستثمار الخاص، فيما أوضحت دراسة (الأطرش، ٢٠١٧) أن الحوافز الضريبية تفقد فعاليتها إذا لم تُدعم بمنظومة قانونية وقضائية كفوة. وهو ما يعكس الحاجة إلى استكمال الإصلاحات المؤسسية لضمان دور أكبر للاستثمار الخاص في دعم التنمية الاقتصادية.

٢/٣ إنخفاض كفاءة النظام الإداري

يعد النظام الإداري الفعّال عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الخاص بشقيه الوطني والأجنبي من خلال تبسيط الإجراءات، مكافحة الفساد، وتطبيق الحوكمة واستقرار الأداء المؤسسي، ما يقلل التكاليف ويزيد الثقة لدى المستثمرين (Qin & Zhao, 2025). ورغم تحسن ترتيب مصر في تقرير "سهولة ممارسة الأعمال" من المركز ١٢٠ إلى ١١٤ (البنك الدولي، ٢٠٢٠)، لا تزال التعقيدات المكتبية، بطء الإجراءات، الفساد الإداري، وضعف تنفيذ العقود عوائق رئيسية، حيث أظهرت دراسة (السيد، ٢٠١٧) تأثير الفساد السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم جهود الحكومة المصرية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ لتعزيز الشفافية ورفع كفاءة المؤسسات وتطبيق الحوكمة لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، إلا أن التنفيذ الفعلي لا يزال محدوداً ويتطلب متابعة مستمرة.

٣/٣ انخفاض معدلات الادخار المحلي

تعد المدخرات المحلية المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات وتراكم رأس المال، وأكدت دراسة (Khan, 2017) أن هناك علاقة إيجابية قوية بين معدل نمو الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. انخفضت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٢,٢% سنة ٢٠١٩ إلى نحو ٨,٨% سنة ٢٠٢٠، وانخفضت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٨,٨% إلى نحو ٦,٦%،

وبالتالي انخفضت نسبة اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي من نحو ١٩,٤١% إلى نحو ١٧,٧٣% (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٥) (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٥). ويرجع ذلك إلى التأثيرات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية وانتشار فيروس كورونا المستجد، وما ترتب على ذلك من تداعيات استوجبت فرض الإغلاق الجزئي والكلي للعديد من المنشآت الاستثمارية الخاصة، بالإضافة إلى توقف تنفيذ المشروعات الاستثمارية المخطط لها. كما أن معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر منخفض نسبياً مقارنة ببعض الدول الساعية للتقدم الأخرى. فنجد أن معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر قد بلغ ١١% سنة ٢٠٢٣ بينما بلغت المعدلات المناظرة لهذا المعدل في نفس السنة ٤١%، ٣٧%، ٣٢%، ٢٩% في كل من الجزائر، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والمغرب عل التوالي (مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٥). فضلاً عما سبق نجد أن معظم الاستثمارات المحلية الممولة من الإيداع المحلي تَمَّ توجيهها إلى مجالات غير إنتاجية. ويرجع تواضع معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى عدة أسباب أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد (Pandey, 2018)، ارتفاع معدلات التضخم (Opoku, 2020, p. 434)، ارتفاع الميل للاستهلاك (Zhao, 2020)، زيادة التفاوت في توزيع الثروة والدخول في مصر، إلى جانب قصور سياسات النظام المصرفي. ويتطلب تعزيز الادخار في مصر إعادة تقييم سياسة أسعار الفائدة، وتوعية المواطنين بزياده تعاملاتهم مع البنوك وتعزيز الادخار، وتوسيع الشمول المالي، ووضع استراتيجية لرفع معدلات الادخار المحلي، مع الاستفادة من تجارب الدول سريعة النمو.

٤/٣ انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

أوضحت بعض الدراسات التطبيقية مثل دراسته كل من Pearce & Papamastassion

عن الاستثمار الاجنبي المباشر في بريطانيا ودراسة Green & Cunningham وكذلك دراسة Dunning في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر. فالنمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (صالح، ٢٠١٤). وبناءً على ذلك، يتبين أن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساهم في انخفاض قدرة مصر على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، فمع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو ٥.٣% سنة ٢٠١٨ إلى ٣.٣% سنة ٢٠٢١ يوجد انخفاض في نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٣,٢% سنة ٢٠١٨ إلى ١,٣% سنة ٢٠٢١ (World Bank, 2025). مما يشير إلى ضرورة تبني مجموعة من السياسات والبرامج اللازمة من أجل رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحسين الأداء الاقتصادي للمجتمع، مما يؤدي إلى زيادة تحسين مناخ الأعمال للقطاع الخاص، ومن ثم تحفيز الاستثمار الخاص الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Mabrouk et al., 2020, p. 48).

٥/٣ - ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعاني الاقتصاد المصري من عجز مزمن في الحساب الجاري، مما رفع نسبة الدين الخارجي من ١٣,٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٤٠,٣% عام ٢٠٢٣ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٥)، نتيجة عوامل محلية تشمل ضعف الصادرات، الاعتماد الكبير على سياسة إحلال الواردات، وتباطؤ البنية الإنتاجية، وعوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية واضطراب سلاسل إمداد الطاقة ومستلزمات الإنتاج والغذاء. ويؤثر هذا الدين سلبيًا على الاستثمار الخاص عبر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في سوق التمويل المحلي، وتحويل رؤوس الأموال للخارج، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اتخذت الحكومة إجراءات لتحسين إدارة الدين وتنويع مصادر النقد الأجنبي، لكن الدين الخارجي يظل

تحديًا هيكليًا يحتاج إلى استمرار الإصلاحات والسياسات المالية والنقدية المتوازنة (Alshaib et al., 2023).

٦/٣ ارتفاع معدلات التضخم

شهدت مصر ارتفاعًا حادًا في معدلات التضخم، من ٩,٢% عام ٢٠١٩ إلى ٣٣,٩% عام ٢٠٢٣، نتيجة اللجوء للإصدار النقدي لتمويل العجز العام والتنمية الاقتصادية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٤، ص ٦٥). ويؤدي التضخم المرتفع إلى زيادة حالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية، الأمر الذي يدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى تأجيل أو الحد من توسعة استثماراتهم. كما يزيد التضخم تكاليف الإنتاج ويقلص الأرباح الفعلية، ما يجعل الاستثمارات طويلة الأجل أقل جاذبية مقارنة بالأنشطة قصيرة الأجل، ويحد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويضعف ثقة المستثمرين ويؤثر سلبًا على حجم الاستثمارات المحلية ونمو التجارة. ولتحفيز الاستثمار الخاص، تتطلب السياسات الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار وتشغيل الموارد الإنتاجية بالكامل، مع تنسيق السياسات المالية والنقدية وتنظيم العرض النقدي والائتمان بما يعزز بيئة أعمال مستقرة (Sanghro, 2023).

٧/٣ انخفاض كفاءة النظام المصرفي والخلل في منح وتوزيع الائتمان

يعتمد الاستثمار الخاص في مصر بشكل كبير على التمويل المصرفي، وقد توصلت دراسة (محمد، ٢٠٢١) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الخاص والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والتي تعني أن كل تغير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (١٠%) يترتب عليه تغير في الاستثمار الخاص بنسبة (٢,١%) في نفس الاتجاه. إلا أن ضعف كفاءة النظام المصرفي وتوجه القروض نحو مشاريع استهلاكية محدودة الفائدة أدى إلى ارتفاع الديون المتعثرة وتراجع حصة القطاع الخاص من إجمالي قروض القطاع المصرفي من نحو ٦٣% عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٤٦,٢% في مارس ٢٠٢٤، مما حدّ من قدرة البنوك على دعم التكوين الرأسمالي وجذب الاستثمار

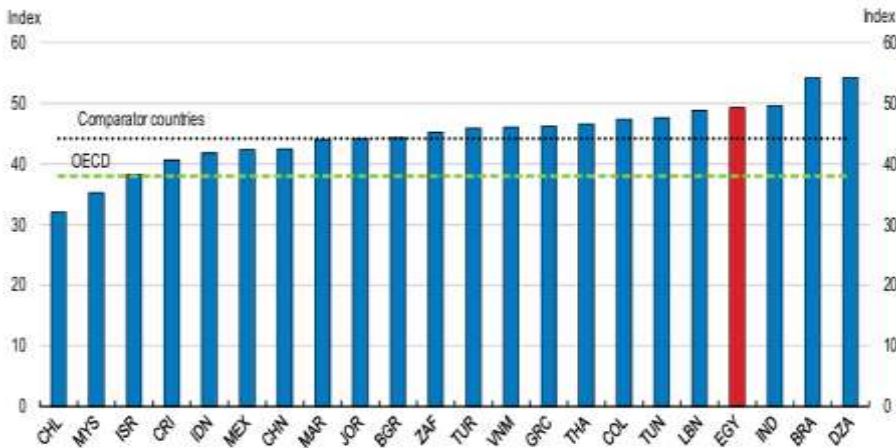
الأجنبي المباشر (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٤). وبرزت الحاجة لإصلاح سياسات الائتمان بتوجيه التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية وتعزيز التمويل طويل الأجل وتوفير أدوات مالية وتأمينية لدعم ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الخاص.

٨/٣ قصور كفاءة بيئة الأعمال في دعم نمو قطاع خاص قوي

رغم جهود مصر لتعزيز دور القطاع الخاص بعد التحول إلى اقتصاد السوق، ظل نشاطه مركزاً على العقارات والتجارة والصناعات الاستهلاكية، وانخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٩,٣٠% عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢,٥٠% عام ٢٠٢٣ (World Bank، 2025). ويعزى ذلك إلى وجود مناخ أعمال يواجه العديد من التحديات. ويظهر الشكل (١) درجة تقييد بيئة الأعمال في مصر مقارنة بعدد من الدول أخرى.

الشكل رقم (١)

بيئة الأعمال في أسواق المنتجات



Source: World Economic Forum. (2019). Global Competitiveness Index 4.0

يُظهر الشكل رقم (١) مقياسًا من ٠ إلى ١٠٠، حيث يشير الرقم الأعلى إلى بيئة أعمال أكثر تقييدًا. عند مقارنة مصر بالدول الأعضاء في OECD، نجد أن مصر تسجل درجات عالية في مؤشر بيئة الأعمال في أسواق المنتجات، مما يعكس بيئة أعمال مُقيدة بدرجة كبيرة تعوق تطور الشركات والمنافسة في الأسواق المحلية (OECD, 2024)، الأمر الذي يشير إلى وجود تحديات كبيرة مثل القيود التنظيمية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وتعدد الإجراءات المكتبية، وارتفاع تكاليف المعاملات، وضعف الجودة المؤسسية، وضعف الشفافية والحوكمة، وهي عوامل تحد من ديناميكية القطاع الخاص وتسهم في ضعف الأداء الإنتاجي العام، و اتساع حجم القطاع غير الرسمي في مصر، والذي بلغ نحو ٣٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز متوسط حجم هذا القطاع في الأسواق الناشئة، والمقدر بنحو ٢٩% (Cardarelli et al., 2022). ويستلزم تنشيط القطاع الخاص وإعادة توجيه الاستثمار إصلاح بيئة الأعمال عبر تبسيط الإجراءات التنظيمية، تعزيز الشفافية والحوكمة القضائية، خفض الحواجز التجارية، تحسين الوصول إلى التمويل، ودعم الابتكار والبحث والتطوير لضمان استدامة الاستثمار والنمو الاقتصادي (Hassoun, Chibi, Chekouri, & Terbeche, 2021).

٩/٣ إنخفاض كفاءة البنية التحتية

تُعزز استثمارات البنية التحتية من مناخ الاستثمار الوطني والأجنبي عبر خفض تكاليف المعاملات، تسهيل الوصول للأسواق، وزيادة كفاءة العوامل الإنتاجية، مما يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته ويعزز مشاركته في سلاسل القيمة العالمية (Chavula, 2013؛ مطر، ٢٠٢٢). شهدت مصر تحسُّناً في البنية التحتية انعكس في تقرير التنافسية العالمية بتقدم ترتيبها من المركز ١١٦ عام ٢٠١٥ إلى ٩٣ عام ٢٠١٩، وارتفاع مؤشر البنية التحتية من ٩١ إلى ٥٢. ومع ذلك، أظهر تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٤ فجوة كفاءة تبلغ ٣٨%، أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٢٩% ومتوسط الدول الناشئة البالغ ٣١%، نتيجة ضعف تقييم المشروعات، محدودية

مشاركة القطاع الخاص، وضعف إدارة وصيانة الأصول (International Monetary Fund, 2024). ويستلزم تعزيز الاستثمار الخاص إصلاحات مؤسسية لتحسين كفاءة استخدام الموارد، تفعيل دور القطاع الخاص، وإدارة أصول البنية التحتية لضمان استدامتها وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

١٠/٣ تواضع نوعية رأس المال البشري

يشكل رأس المال البشري ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات الخاصة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تؤكد الدراسات أن الاستثمار في التعليم والمهارات يعزز الإنتاجية ويحفز المستثمرين (Rangongo & Ngwakwe, 2019) ؛ (Abbas et al., 2022). ومع ذلك، تعاني مصر من ضعف نوعية رأس المال البشري، ويرجع ذلك إلى نقص العمالة الماهرة وضعف كفاءة التعليم العام والفني، وضعف الربط بين التعليم الفني وسوق العمل، وانخفاض الإنفاق على التعليم، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر نحو ١,٠٢% في عام ٢٠٢٢، بينما بلغت ٥,٢١%، ٣,٥٩%، ٣,١٣%، في كل من جمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا على التوالي لنفس العام (World Bank, ٢٠٢٥). بالإضافة إلى ضعف النظام الصحي

العام. كذلك تساهم محدودية مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم والصحة في تفاقم الأزمة في مصر (Abdel Malak et al., 2021). تؤثر هذه الاختلالات سلبيًا على كفاءة القوى العاملة. كما تحد من قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، خاصة طويلة الأجل. ويستلزم ذلك تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين جودة التعليم والتدريب المهني، وتطوير النظام الصحي وزيادة تمويلهما بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

١١/٣ سلبيات النظام العالمي الجديد وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فرض النظام العالمي الجديد وسياسات العولمة تحرير التجارة ورأس المال، ما دفع مصر للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع ذلك، لم تصاحب هذه السياسات بيئة مؤسسية داعمة، فارتفعت قيمة الواردات وانخفضت قيمة الصادرات، وبرز انخفاض قيمة صادرات مصر بوضوح عند المقارنة مع دول ساعية للتقدم أخرى كاليهند. قُدرت قيمة الصادرات المصرية من السلع والخدمات بنحو ٧٥.٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، في حين بلغت نظيرتها في الهند نحو ٧٧٩.٤٥ مليار دولار خلال العام نفسه، مما يعكس ضعف التنافسية وقلة التنوع القطاعي (World Bank. 2025). كما تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر على قطاعات محددة دون دعم القطاعات الإنتاجية، مما يحد من قدرة الاستثمار الخاص على تعزيز النمو المستدام. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن ترافق سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر تعزيز مؤسسات قوية وفعالة، بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز التنافسية، ودعم الصادرات، وذلك لزيادة جاذبية الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية طويلة الأجل، بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام (World Bank. 2020).

٤- تطور الاستثمار الخاص في مصر

تسم أوضاع الاستثمار العام والخاص في مصر، بشكل عام، بالتقلب نتيجة التأثير بالسياسات الاقتصادية والاعتبارات الأيديولوجية والسياسية المختلفة عبر مراحل زمنية متعددة، كما يوضح الجدول التالي:-

جدول رقم (١)

تطور متوسطات كل من : معدل الاستثمار الإجمالي والاستثمار العام والخاص والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)

معدل النمو الاقتصادي %	متوسط الاستثمار العام		متوسط الاستثمار الخاص		متوسط الاستثمار الإجمالي		
	(ن م ج) %	القيمة (مليون جنيهه بالأسعار الثابتة)	(ن م ج) %	القيمة (مليون جنيهه بالأسعار الثابتة)	(ن م ج) %	بالمليون جنيهه (بالأسعار الثابتة)	
٤.١٦	١٧.٤٩	٤٦٩٥٧	٣.٩٥	١١٨٨١.٢	٢١.٤٤	٥٨٨٣٨.٣	١٩٨٠-١٩٧٠
٣.٥٣	١٨.٧٧	٩٨٠٥٢	١٢.١٨	٦٣٩١٨.٤	٣٠.٩٥	١٦١٩٧٠.٤	١٩٩٠-١٩٨١
٢.٤٥	١٤.٣٧	٩١٠٣٩.٤	٩.٠٦	٥٧٣٤٣.٣	٢٣.٤٣	١٤٦٢٣٨.١	٢٠٠٠-١٩٩١
٢.٩٤	٨.٩٠	٩٤٧٤١.٢	١٠.٦٥	١١٦٢١.٥	١٩.٥٥	٢١٠٢٠٧.٥	٢٠١٠-٢٠٠١
٠.٩١	٦.٦٢	١١٦٣٥٨.٩	٧.٥٠	١٢٩٢٣٧	١٤.١٢	٢٤٥٥٩٥.٩	٢٠١٧-٢٠١١
٢.٩٥	١٣.٧٣	٨٦٢٦١.٩	٨.٦٤	٧١٠٤١.٣	٢٢.٣٧	١٥٧٣٠٣.٢	٢٠١٧-١٩٧٠

المصدر: (عبد الحليم، ٢٠٢١). نقلاً عن بيانات البنك الدولي: (World Bank, (2020).

World development indicators.

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

وبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (المؤشرات الإقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية والربع سنوية (<http://mpmar.gov.eg>)).
يوضح الشكل البياني التالي تطور كل من (الاستثمار المحلي الاجمالي، والعام، والخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٧) كما يلي:

شكل رقم (٢)

تطور كل من (الاستثمار المحلي الاجمالي والعام والخاص) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (٢)

١/٤ الفترة (١٩٥٢-١٩٦٠)

قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كان القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في مصر، حيث ساهم بنحو ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٣٪ للقطاع العام، الذي اقتصر دوره على مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (عبد المجيد، ٢٠١٤، ص ٩).

الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦: دعمت حكومة الثورة القطاع الخاص وسعت لتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي، وقدمت حوافز لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتنويع الإنتاج القومي. إلا أن مشاركة القطاع الخاص ظلت ضعيفة بسبب عدم الاستقرار السياسي، والشك في نوايا النظام الجديد، وضغوط داخلية وخارجية. في المقابل، ركزت الدولة على التنمية الزراعية بإنفاق حكومي بلغ نحو ٣٢ مليون جنيه سنوياً، مع تحسين الخدمات دون تغيير أساليب الإنتاج الأساسية (مكاوي، ٢٠١٧).

الفترة ١٩٥٧-١٩٦٠: بعد العدوان الثلاثي، تبنت الدولة سياسة الاعتماد على الاستثمار العام، وارتفعت مساهمة القطاع العام إلى نحو ٧٤٪ مقابل انخفاض نصيب القطاع الخاص إلى نحو ٢٦٪ (مكاوي، ٢٠١٧، ص ٢٤). أدى هذا التوجه إلى تخطيط مركزي للاستثمار، تحديد الأسعار، وتنظيم التجارة الخارجية، بهدف ترشيد الواردات وتعزيز الصادرات. رغم ذلك، كانت الإجراءات الاقتصادية جزئية وليست جزءاً من سياسة شاملة، ما حدّ من أثرها على النمو الاقتصادي.

٢/٤ الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) التخطيط المركزي

في الستينيات اعتمدت مصر على التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث تحولت معظم الاستثمارات إلى مشاريع عامة مثل السد العالي وتأمين قناة السويس، بينما تقلص دور القطاع الخاص بشكل كبير. وأسفرت هذه السياسة عن معدل نمو مرتفع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٦، حيث بلغ متوسط معدل النمو المحقق خلال هذه الفترة نحو ٦,٨٪، نتيجة الاستثمار المكثف في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، إلا أن الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠ شهدت تراجعاً حاداً في معدل النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو المحقق خلال هذه الفترة نحو ٢,٧٪ (Dobronogov & Iqbal, 2007)، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض نسبة الاستثمار من ١٧,٤٪ إلى ١٠,٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Abu-Bader & Abu-Qarn, 2005). ويرجع ذلك إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص، قيود التخطيط المركزي، اختيارات غير فعّالة للمشروعات، ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، الإنفاق العسكري الكبير، الانخفاض الحاد في المعونة الخارجية، وعدم الاستقرار السياسي. وقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض فعالية الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي المستدام، مع بقاء القطاع العام المحرك الرئيس للتنمية بينما تقلصت مساهمة القطاع الخاص الإنتاجية (عبد المجيد، ٢٠١٤، ص ٥٢-٦٠).

٣/٤ الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٠) سياسة الانفتاح الاقتصادي

اعتمدت مصر خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ سياسة الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الميسرة، مع تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتوفير الحوافز له، إلى جانب ترشيد القطاع العام وتنمية قدراته. أسفرت هذه السياسات عن نمو معدل الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١١,٨٪ إلى نحو ٢١,٤٪ في المتوسط سنوياً خلال عقد السبعينيات ثم إلى نحو ٣١٪ أوائل الثمانينات. حيث ارتفع معدل الاستثمار المحلي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً من نحو ٤٪ في المتوسط سنوياً إلى نحو ١٢,٢٪ في المتوسط سنوياً، وارتفع معدل الاستثمار المحلي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٥٪ في المتوسط سنوياً إلى نحو ١٨,٨٪ في المتوسط سنوياً كما هو موضح في جدول رقم (١) وشكل رقم (٢) (عبد الحليم، ٢٠٢١). غير أن هذا النمو لم يستمر، إذ أدت تقلبات أسعار البترول، عجز الموازنة العامة، عجز ميزان المدفوعات، فجوة الادخار والاستثمار، ارتفاع الدين الخارجي، التضخم، ونقص الحوافز الموضوعية للقطاع الخاص، إلى جانب تجاهل البعد الاجتماعي لعملية التنمية إلى تراجع فعالية الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي. كما أثر ضعف التخطيط، غياب دور القطاع الخاص في المشروعات الإنتاجية النوعية، وتعدد أسعار الصرف على أداء الاقتصاد. نتيجة لهذه التحديات انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي من ٨,٩٪ عام ١٩٧٥ إلى نحو ٥,٦٧٪ عام ١٩٩٠ (World Bank، ٢٠٢٥)، مما أبرز محدودية مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة واعتماده على السياسات الحكومية والانفتاح الاقتصادي دون مؤسسات قوية ودعم هيكلية فعال.

امتداداً للمراحل الاقتصادية السابقة، تتناول الباحثة في هذا الجزء مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٠) كنقطة تحول محورية، تليها استراتيجية التصدير (٢٠٠١-٢٠٠٦)، ثم ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقبها، وصولاً إلى

استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠». ويعرض الجدول رقم (٢) تطور الاستثمار الإجمالي، والاستثمار العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢١، بينما يوضح الجدول رقم (٣) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٢)

تطور كل من: إجمالي الاستثمار، والاستثمار العام، والاستثمار الخاص كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢١)

السنة	إجمالي الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الاستثمار الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل النمو الاقتصادي %
١٩٩٠	٤٨,٥٤	٣٦,٥	١٢,١	٥,٦٧
١٩٩١	٢٥,٢١	١٩,٣	٦	١,١٣
١٩٩٢	٢٢,٢٦	١٦	٦,٢	٤,٤٧
١٩٩٣	٢٣,٠٨	١٨,٤	٤,٧	٢,٩٠
١٩٩٤	٢٣,٤٩	١٧,١	٦,٤	٣,٩٧
١٩٩٥	٢٠,٤٠	١٦,٨	٣,٦	٤,٦٤
١٩٩٦	٢٠,٣٦	١٧,٦	٢,٨	٤,٩٩
١٩٩٧	٢٤,٠٦	١٥,٨	٨,٢	٥,٤٩
١٩٩٨	٢٣,١٢	١١,٧	١١,٤	٥,٥٨
١٩٩٩	٢١,٥٩	١٠,٩	١٠,٧	٦,٠٥
٢٠٠٠	١٩,٣٣	٩,٣	١٠,١	٦,٣٧
٢٠٠١	١٩,٠٣	٩,٩	٩,١	٣,٥٤
٢٠٠٢	١٨,٢٨	٨,٩	٩,٣	٢,٣٩
٢٠٠٣	١٧,٢٤	٨,٩	٨,٣	٣,١٩
٢٠٠٤	١٩,٨٩	١٠,٣	٩,٦	٤,٠٩
٢٠٠٥	٢٢,٤٥	٩,٦	١٢,٩	٤,٤٧
٢٠٠٦	٢٥,٢١	٩,٤	١٥,٨	٦,٨٤
٢٠٠٧	٢٧,٢٤	٩,٦	١٧,٧	٧,٠٩
٢٠٠٨	٢٢,٦٢	١١,٥	١١,١	٧,١٦
٢٠٠٩	٢٢,٤٧	١٠	١٢,٤	٤,٦٧
٢٠١٠	١٩,٠٦	٧,١	١٢	٥,١٥
٢٠١١	١٩,١٨	٦,٦	١٢,٦	١,٧٦

خلق مناخ مناسب لدعم دور الاستثمار الخاص في التنمية في جمهورية مصر العربية

مويحدا ميمد ميمد مراز

٢,٢٣	١٠	٥,٧	١٥,٦٢	٢٠١٢
٢,١٩	٩,١	٥,٦	١٤,٦٦	٢٠١٣
٢,٩٢	٩,٣	٦,٨	١٦,١٤	٢٠١٤
٤,٣٧	٨,٨	٧,١	١٥,٩٣	٢٠١٥
٤,٣٥	٩,٤	٩,٣	١٨,٧٧	٢٠١٦
٤,١٨	٩	١١,٨	٢٠,٨٦	٢٠١٧
٥,٣٣	١٤	١٢,٦	٢٦,٦٠	٢٠١٨
٥,٥٦	٨,٨	١٠,٦	١٩,٤١	٢٠١٩
٣,٥٧	٦,٦	١١,١	١٧,٧٣	٢٠٢٠
٣,٣٣	٧,٧	١٣,٥	٢١,١٢	٢٠٢١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إصدارات البنك المركزي، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

ممول رقم (٣)

الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٣)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٩٩٠	١,٧٤
١٩٩١	٠,٨٤
١٩٩٢	١,١١
١٩٩٣	١,١١
١٩٩٤	٢,٥٠
١٩٩٥	١,١٥
١٩٩٦	٠,٩٥
١٩٩٧	١,٣٠
١٩٩٨	١,٣٢
١٩٩٩	١,٢٢
٢٠٠٠	١,٢٩
٢٠٠١	٠,٥٤
٢٠٠٢	٠,٧٩
٢٠٠٣	٠,٣٢
٢٠٠٤	١,٧٩
٢٠٠٥	٦,١٠

العدد الثالث - يوليو ٢٠٢٥

المجلد السادس عشر

خلق مناخ مناسب لدعم دور الاستثمار الخاص في التنمية في جمهورية مصر العربية

موحيداً مكرم مكرم حراز

٩,٤٩	٢٠٠٦
٩,٣٩	٢٠٠٧
٧,٠١	٢٠٠٨
٣,٨٥	٢٠٠٩
٣,٤٥	٢٠١٠
٠,٠٦	٢٠١١
١,٠٨	٢٠١٢
١,٥٦	٢٠١٣
١,٥٩	٢٠١٤
٢,١٦	٢٠١٥
٢,٥٠	٢٠١٦
٣,٠٦	٢٠١٧
٣,٢٢	٢٠١٨
٢,٩٥	٢٠١٩
١,٦١	٢٠٢٠
١,٢٩	٢٠٢١
٢,٤٦	٢٠٢٢
٢,٥٨	٢٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

٤/٤ الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) سياسة الإصلاح الاقتصادي

شهدت الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٢ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، القائم على الاستقرار الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، وبرنامج اجتماعي لتخفيف الأعباء الاجتماعية. إلا أن السياسات الانكماشية التي صاحبت برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي قد أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي (Zaki، 2017)، كما يتبين من الجدول رقم (٢) أنه بلغ نحو ١,١٣٪ سنة ١٩٩١، ونحو ٢,٩٠٪ سنة ١٩٩٣. وقد تزايد هذا المعدل مع استمرار سياسة الإصلاح الاقتصادي حتى بلغ نحو ٦٪ سنة ١٩٩٩/٩٨. ولكنه عاد إلى الانخفاض حتى بلغ نحو ٢,٣٩٪ سنة ٢٠٠٢. فرغم البدء في تنفيذ سياسة الإصلاح والتكيف الهيكلي ظل الأداء الاقتصادي ضعيف، كما يوضح ذلك الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢)، حيث انخفض معدل

الإستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ نحو ٢٣,٤% في المتوسط سنوياً، ووصل إلى أدنى قيمة له في هذه الفترة وهي نحو ١٩.٣٣% في عام ٢٠٠٠، وانخفض معدل الإستثمار المحلي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٩% في المتوسط سنوياً، ووصل إلى أدنى قيمة له في هذه الفترة وهي نحو ٢,٨% في عام ١٩٩٦، وانخفض معدل الإستثمار المحلي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ١٤,٤% في المتوسط سنوياً (عبد الحليم، ٢٠٢١)، ووصل إلى أدنى قيمة له في هذه الفترة وهي نحو ٩,٣% في عام ٢٠٠٠. ومما يجدر ذكره أن ضعف الأداء الإقتصادي وعجز الإستثمار القومي في علاج هذه الاختلالات في هذه الفترة يرجع إلى عدة تحديات ارتبطت بمظاهر الانكماش وتراجع الاستقرار، وأهمها مشكلة الركود ونقص السيولة، وتفاقم مشكلة البطالة، وتضخم الواردات، وتدهور قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار، وانخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي، حيث يتبين من الجدول رقم (٣) أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو ٠,٨٤% فقط عام ١٩٩١، ونحو ٠,٩٥% عام ١٩٩٦. بالإضافة إلى انحسار الدور الحكومي في الإستثمار (International Monetary Fund، ١٩٩٧).

٥/٤ الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) استراتيجية التصدير إلى ما قبل ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١

خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، اعتمدت مصر استراتيجية للتصدير ركزت على تطوير البنية التحتية، وتنمية قدرات القطاعات المصدرة، ودعم التحرك الدولي للصادرات، إلا أن ضعف أسطول النقل البحري، وارتفاع التعريفات الجمركية، وغياب الكيانات التسويقية، وضعف الثقافة التصديرية قلل من فعاليتها. انعكس ذلك على مؤشرات قطاع التصدير، حيث تراجعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,٣% سنة ١٩٨٢ إلى ١٨,٣٢% سنة ٢٠٠٢ (World Bank، 2024). كما يوضح الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) إنخفاض معدل الإستثمار

المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ نحو ١٩,٥٥% في المتوسط سنوياً، ووصل إلى أدنى قيمة له في هذه الفترة وهي نحو ١٧,٢٤% سنة ٢٠٠٣، وارتفع قليلاً معدل الاستثمار المحلي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ١٠,٦٥% في المتوسط سنوياً بسبب تشجيع القطاع الخاص في هذه الفترة وتقديم حوافز له، وانخفض معدل الاستثمار المحلي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٨,٩٠% في المتوسط سنوياً (عبد الحليم، ٢٠٢١)، ووصل إلى أدنى قيمة له في هذه الفترة وهي نحو ٧,١% سنة ٢٠١٠، وذلك نتيجةً لتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي و سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصري لصالح القطاع الخاص. كما يوضح الجدول رقم (٣) ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١,٢٩% سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٩,٣٩% سنة ٢٠٠٧، وهو ما يعكس زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة خاصة في قطاع الطاقة (Mossallam، ٢٠٢١).

٦/٤ ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، شهد الاقتصاد المصري حالة من الركود التضخمي نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، مما أثر سلباً على أداء القطاعين العام والخاص. فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من نحو ٥,١% سنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نحو ١,٨% سنة ٢٠١٠/٢٠١١، كما تراجع الإنفاق الاستثماري من ١٧٦ مليار جنيه سنة ٢٠١٠/٠٩ إلى ١٦٨,٣ مليار جنيه سنة ٢٠١١/٢٠١٠، بنسبة ٤,٤% (مجلس الوزراء، ٢٠٢١). ويتبين من الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) أن معدل الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض وبلغ نحو ١٤,١٢% في المتوسط سنوياً، وانخفض معدل الاستثمار المحلي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٧,٥٠% في المتوسط سنوياً، وانخفض معدل الاستثمار المحلي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٦,٦٢% في

المتوسط سنوياً (عبد الحليم، ٢٠٢١). فلقد بلغ حجم الاستثمارات العامة في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ نحو (٨٧,٤) مليار جنيه، كما يوضح الجدول رقم (٢) أن نسبة الاستثمار العام إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو ٦.٦% وهي أدنى نسبة استثمار عام خلال العشر سنوات الماضية. وهكذا عاش الاقتصاد حالة من الركود التضخمي وبطء الأداء الاقتصادي (مجلس الوزراء، ٢٠٢١).

٧/٤ إستراتيجية التنمية المستدامة .. رؤية مصر ٢٠٣٠

بعد اعتماد رؤية مصر ٢٠٣٠ وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، شهد الاقتصاد المصري تحسناً في بعض المؤشرات، حيث تجاوز معدل النمو الاقتصادي ٥% في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ كما يبين الجدول رقم (٢) ، وانخفض عجز الميزانية إلى ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي (Mabrouk et al., 2020) ، كما ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي- كما يوضح الجدول رقم (٣) – من نحو ١,٥٩% سنة ٢٠١٤ إلى نحو ٣,٢٢% سنة ٢٠١٨. ولكن مع أزمة كورونا ٢٠٢٠، تراجع معدل النمو الاقتصادي في مصر من نحو ٥,٥٦% سنة ٢٠١٩ إلى ٣,٣٣% سنة ٢٠٢١، وتضررت القطاعات الحيوية، خاصة السياحة، مما أثر على النقل والخدمات الفندقية والمطاعم، وانتقلت آثارها إلى الزراعة والصناعات الغذائية. كما تأثرت الصناعة والتجارة والخدمات المالية بسبب توقف سلاسل التوريد وتراجع الطلب المحلي والدولي، مما خلق بيئة اقتصادية مضطربة وأدى إلى عزوف المستثمرين عن التوسع (Breisinger, Abdelatif, Raouf, & Wiebelt, 2020). ويتبين من الجدول رقم (٢) أن نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفض من نحو ٢٦,٦٠% سنة ٢٠١٨ إلى نحو ٢١,١٢% سنة ٢٠٢١. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة- كما يوضح جدول رقم (٣)- حيث انخفضت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣,٢٢% سنة ٢٠١٨ إلى نحو ١,٢٩% سنة ٢٠٢١. ويوضح الشكل رقم (٣) إجمالي الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والاستثمار العام (نسبة من الناتج

المحلي الإجمالي)، و الاستثمار الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١.

الشكل رقم (٣)

إجمالي الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والاستثمار العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والاستثمار الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١.



المصدر:- من إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم(٢)

ومن خلال الشكل رقم (٣)، يمكننا ملاحظة أن نسبة الإستثمارات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت إنخفاضا ملموسا من نحو ١٢,٦% عام ٢٠١٨ إلى ١١,١% عام ٢٠٢٠، وهو ما يعزو إلى التأثير بالأزمة الصحية العالمية وانتشار فيروس كورونا. كذلك انخفضت نسبة الإستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٤% إلى ٦,٦% لنفس الفترة الزمنية ويرجع ذلك أيضاً إلى التأثير بانتشار فيروس كورونا المستجد وما لحق بها من توابع استلزمت الإغلاق الجزئي والكلي لكثير من المنشآت الإستثمارية الخاصة للحد من إنتشار المرض.

بناءً على ما سبق، يتضح أن ضعف الاستثمار الخاص يُعد أحد أبرز معوقات النمو الاقتصادي في مصر، إذ تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٢,١% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧,٧% عام ٢٠٢١، ويعكس ذلك قصور القطاع الخاص في أداء دوره التنموي وتعزيز كفاءة الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير حوافز استثمارية أكثر فاعلية بما يسهم في جذب رؤوس الأموال الخاصة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية (Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation, 2024).

٥- سياسات تنمية الاستثمار الخاص ورفع كفاءته في الاقتصاد المصري

يُعدُّ الاستثمار الخاص أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، غير أن الواقع يشير إلى محدودية إسهامه في الاقتصاد المصري مقارنة بالإمكانات المتاحة، وهو ما يستدعي التركيز على تخطيط الاستثمار وتحديد أولوياته القومية والقطاعية من خلال وضع خريطة قومية واضحة لهذه الأولويات، مع التأكيد على أهمية اللحمة التامة بين الخطة الاقتصادية بكل أبعادها والخطة الاجتماعية القومية لربط حركة المتغيرات الاقتصادية بجذورها الاجتماعية. وتبرز هنا أهمية العمل الكثيف على تحقيق تغير اجتماعي إيجابي من خلال تقييم وتقويم منظومة القيم الإنسانية وتعميق السلام والأمان المجتمعي والانتماء القومي، وتبني حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الداعمة للنمو الاقتصادي (عبدالمجيد، ٢٠١٣). وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تبني سياسات وإجراءات تستهدف تنمية الاستثمار الخاص ورفع كفاءته، وفي مقدمتها إصلاح المناخ الاستثماري بما يضمن الاستقرار والشفافية وجاذبية بيئة الأعمال، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لزيادة حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية (Al- Jabsheh, Al-Qudsi, & Hajeesh, 2021).

١/٥ سياسات واجراءات إصلاح المناخ الاستثماري

في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والتحديات المتنامية، تبرز أهمية العمل الكثيف والمثمر لتحسين المناخ الاقتصادي والاستثماري بما يسهم في جذب وتشجيع الاستثمار الخاص، وزيادة مساهمته النسبية في إجمالي الاستثمار القومي. وفي هذا السياق، تنقسم سياسات إصلاح مناخ الاستثمار إلى مستويين رئيسيين: السياسات الكلية، والسياسات القطاعية.

١/١/٥ السياسات الكلية

تُعد تهيئة بيئة استثمارية مواتية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل. وتتطلب هذه الغاية تبني حزمة من السياسات الكلية المتكاملة التي تعزز كفاءة الاستثمار الخاص. وتتبلور أهم هذه السياسات في كل من السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسات التشغيل، إلى جانب سياسات دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وإصلاح البيئة التشريعية والقضائية، وإصلاح النظام الإداري، وتعزيز منظومة الحوافز الاستثمارية، بالإضافة إلى رفع كفاءة البنية التحتية، ورفع كفاءة رأس المال البشري.

١/١/١/٥ السياسة المالية

تُعدّ السياسة المالية إحدى أهم السياسات الكلية التي تسهم في تهيئة المناخ الاستثماري وتعزيز دور الاستثمار الخاص، من خلال تعبئة الموارد وتوظيفها بكفاءة عبر ترشيد النفقات العامة، وإجراء إصلاح ضريبي شامل، وضبط أوضاع المالية العامة (Mohamed, 2024). كما تُمثل هذه السياسة ركيزة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ومعالجة الاختلالات الهيكلية والتمويلية، بما يوفر بيئة أكثر جذبًا لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وفي هذا الإطار، تسعى السياسة المالية إلى تحفيز الاستثمار الخاص عبر حوافز ضريبية وتسهيل الوصول إلى التمويل، إلى جانب إطلاق مبادرات مثل منصة "حافز" لدعم المستثمرين وتعزيز استفادتهم من التمويل

الدولي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٤). كما تدعم نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد وتقاسم المخاطر، بما يخفف أعباء الموازنة العامة ويعزز كفاءة الإنفاق، ويسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة تدعم النمو الاقتصادي المستدام (El-Katiri & Fattouh, 2017).

٢/١/١/٥ السياسة النقدية

لا يخفى أن السياسة النقدية هي أداة من أدوات تحقيق الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار الاقتصادي لما لها من تأثير قوي على مستويات الأسعار والتشغيل وسعر الصرف وسعر الفائدة، لاسيما في ظل التحديات الراهنة المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وضعف إحتياطي النقد الأجنبي الرسمي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦). وتزداد أهميتها من خلال دورها في رفع كفاءة الوساطة المالية وتوجيه المدخرات نحو استثمارات إنتاجية، مع تحفيز البنوك على توسيع الائتمان للقطاع الخاص، خصوصًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز الاستثمار المحلي ويخلق فرص عمل مستدامة (Petreski, Tanevski, & Jacobo, 2024). كما يسهم تعزيز الشمول المالي والابتكار الرقمي في توسيع قاعدة الادخار والتمويل، ويعزز ثقة المستثمرين في استقرار السياسات النقدية، بما يرفع من جاذبية الاقتصاد المصري لرؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية، مع ضرورة التنسيق مع السياسة المالية لتحقيق الأهداف التنموية (Central Bank of Egypt, ٢٠٢٣).

٣/١/١/٥ سياسات التشغيل

تُعد سياسات التشغيل من الركائز الجوهرية للسياسات الكلية الرامية إلى دعم الاستثمار الخاص عبر رفع كفاءة سوق العمل وزيادة قدرته على توليد فرص العمل وتحسين الإنتاجية. غير أن السوق في مصر يواجه تحديات هيكلية أبرزها ضعف خصائص قوة العمل واتساع نطاق القطاع غير الرسمي. ولمعالجة هذه التحديات، يجري تبني مزيج من الإجراءات قصيرة الأجل مثل برامج الأشغال العامة وسياسات

التعليم والتدريب وريادة الأعمال، إلى جانب إصلاحات طويلة الأجل تشمل تطوير منظومة التعليم والتدريب، ومراجعة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وتعزيز الإرشاد المهني، وتحسين شروط عمل النساء (Caria et al., 2023). وتتمثل أهمية هذه السياسات في مواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق، والحد من البطالة، وتعزيز الإنتاجية، بما يسهم في تحفيز بيئة الأعمال وجعلها أكثر جذبًا للاستثمارات الخاصة (عبد اللطيف، ٢٠٢١).

٤/١/١/٥ سياسات دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

يمثل الاقتصاد غير الرسمي تحديًا هيكليًا في مصر، إذ بلغ حجمه نحو ٢,٦ تريليون جنيه في ٢٠٢٠/٢٠٢١، بما يعادل ٤٠% من ناتج الاقتصاد الرسمي ويستوعب نحو ٥٠% من قوة العمل، مسهمًا بنحو ٣٠-٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي (السيد، وآخرون، ٢٠٢٢). ويؤدي توسع هذا القطاع إلى تشويه المنافسة، وضعف كفاءة الاستثمار، وفجوة في الدخل والأجور، وانخفاض الإيرادات الضريبية، ما يقيد قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية والخدمات الأساسية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦). ولتحسين مناخ الاستثمار الخاص، تتطلب السياسات دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عبر تبسيط إجراءات التسجيل، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتمكين المرأة، وتوفير التمويل وبرامج تنمية المهارات (Sultana, Rahman, & Khanam, 2022). يسهم هذا الدمج في تعزيز الشفافية، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع قاعدة الإيرادات، بما يرفع كفاءة الاستثمار الخاص ويحفز تدفقاته نحو القطاعات كثيفة العمالة وذات القيمة المضافة العالية (International Labour Organization, 2025).

٥/١/١/٥ إصلاح البيئة التشريعية والقضائية

يُعد الإصلاح التشريعي والقضائي ركيزة أساسية لتهيئة بيئة قانونية مستقرة وجاذبة للاستثمار الخاص، بما يعزز ثقة المستثمرين في حماية حقوقهم. وتشمل سياسات الإصلاح التشريعية والقضائية تطوير البنية القضائية والتقاضي الإلكتروني، ضمان تكافؤ الفرص في السوق، مراجعة الرسوم والإعفاءات، وتبسيط إجراءات الترخيص مع إشراك المستثمرين في صياغة التشريعات. ويسهم هذا الإصلاح في تعزيز الاستقرار القانوني وتحسين بيئة الأعمال، مما يزيد كفاءة الاستثمار الخاص ويحفز تدفقاته نحو القطاعات الإنتاجية (Llagami, 2024).

٦/١/١/٥ إصلاح النظام الإداري

إصلاح النظام الإداري في مصر يُعد خطوة أساسية لتطوير آليات العمل الحكومي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الخاص. تشمل سياسات الإصلاح الإداري تبسيط الإجراءات وتقليل الإجراءات المكتبية عبر مراكز خدمات المستثمرين (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٧)، تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦)، تحسين الاستقرار المؤسسي، وإدارة الأصول العامة وفق الحوكمة، مع تعزيز التنسيق المؤسسي ودعم الشركات الناشئة، بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية (Poniatowicz, Dziemianowicz, & Kargol-Wasiluk, 2020).

٧/١/١/٥ تعزيز منظومة الحوافز الاستثمارية

ينبغي تعزيز منظومة الحوافز الاستثمارية في مصر لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الخاص ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وتشمل هذه السياسات توفير ضمانات قانونية تحمي حقوق المستثمرين، وتسهيل تحويل الأرباح ورأس المال، مع تطوير الحوافز الاستثمارية العامة والخاصة والإضافية لتخفيض التكاليف وتشجيع المشاريع

كثيفة العمالة والقطاعات ذات الأولوية التنموية (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٧). كما يشمل ذلك دعم الشركات الناشئة، وتبسيط الإجراءات، وإنشاء آليات فعّالة للتحكيم والوساطة، فضلاً عن تعزيز التنسيق المؤسسي والإعلان الترويجي للحوافز. تساهم هذه الإجراءات في رفع كفاءة الاستثمار العام والخاص، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

٨/١/١/٥ رفع كفاءة البنية التحتية

تُعد البنية التحتية ركيزة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، إذ يسهم تطوير شبكات النقل والطاقة المستدامة والمياه والصرف الصحي والبنية الرقمية في خفض تكاليف التشغيل، وتحسين جاهزية الموارد، وتقليل مخاطر الاستثمار. وتعتمد السياسات الداعمة على إشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق، توطين الصناعات والمكونات الأساسية، تطبيق التحول الرقمي، وتعزيز الشفافية والحوكمة، إضافة إلى توفير الحوافز المالية والتشريعية، بما يضمن استدامة الخدمات ويحفز الاستثمار الوطني والأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (Organization for Economic Co-operation and Development, 2024, pp. 37–56).

٩/١/١/٥ رفع كفاءة رأس المال البشري

يُعد تطوير رأس المال البشري عنصراً جوهرياً في تعزيز فعالية الاستثمار القومي، خاصة الاستثمار الخاص، من خلال تحسين إنتاجية العمل، وكفاءة تخصيص الموارد، والقدرة الابتكارية للقوى العاملة. تركز السياسات الرئيسية في هذا الإطار على تطوير منظومتي التعليم والصحة، من خلال زيادة جودة التعليم العام والفني والتدريب المهني، تعزيز البحث العلمي، وتحسين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، بما يضمن توافر كوادر بشرية مؤهلة تلبي متطلبات سوق العمل. يتيح هذا

التوجه للمستثمرين الوصول إلى قوة عاملة مدربة، ويقلل تكاليف التدريب، ويزيد من كفاءة الاستثمارات، ويعزز جاذبية السوق المصري للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي (Abdel Malak et al., 2021)، بما يسهم في رفع الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعظيم العوائد الاقتصادية للاستثمارات الخاصة.

٢/١/٥ السياسات القطاعية

تشكل السياسات القطاعية أداة أساسية لمعالجة تحديات القطاعات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الاستثمار القومي ودوره في دعم النمو الاقتصادي. وتستعرض الدراسة السياسات الموجهة للقطاعات ذات الأولوية—الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة، والتمويل—بوصفها محركات رئيسية لتعزيز جاذبية الاستثمار الخاص ورفع فعالية أداء الاقتصاد الكلي.

١/٢/١/٥ قطاع الزراعة

يعد القطاع الزراعي محركًا أساسيًا لجذب الاستثمار الخاص في مصر، حيث يسهم في دعم سلاسل القيمة وتوفير المواد الخام، ويسهم بنحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب ٢٧٪ من القوة العاملة عام ٢٠٢٣ (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠٢٥). ومع ذلك، تواجه الزراعة تحديات مثل ضعف البنية التحتية، محدودية التصنيع، وضعف الابتكار، إضافة إلى سياسات دعم غير محفزة. لذلك ينبغي تبني حزمة من السياسات الإصلاحية لتعزيز القطاع الزراعي وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص، تشمل تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي، دعم البحث والابتكار بمشاركة القطاع الخاص، تعزيز التكامل مع الصناعات التحويلية، اعتماد سياسات تسعير محفزة، وتشجيع الزراعة المستدامة والشراكات الدولية، بما يسهم في رفع كفاءة الموارد وتحسين الإنتاجية وتعظيم العوائد على الاستثمارات الخاصة.

٢/٢/١/٥ قطاع الصناعة

يشكّل قطاع الصناعة أحد الركائز الرئيسة لتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة والخاصة، عبر زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ورفع العوائد الاقتصادية، مع توجيه الاستثمارات نحو صناعات ذات قيمة مضافة عالية. ورغم هذه الأهمية، فقد انخفضت القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣٩,٩% في عام ٢٠١٤ إلى ٣٢,٦% في عام ٢٠٢٤، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمارات المنفذة لتبلغ ٦,٤% فقط في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٨,١% في العام السابق. وقد استحوذت الاستثمارات العامة على نسبة ٥٢,٣% من إجمالي استثمارات القطاع خلال العام، في حين ساهمت الاستثمارات الخاصة بنسبة ٤٧,٧% (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣، ص ١٢١). ويرجع هذا التراجع لمجموعة من التحديات أبرزها قصور التمويل، ضعف الترابط بين الصناعات، واختلالات البنية التحتية. ولتعزيز جاذبية الاستثمار الخاص، ينبغي تبني سياسات تهئ بيئة استثمارية مستقرة تشمل استراتيجية صناعية طويلة المدى، تيسير التراخيص والأراضي الصناعية، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التحول نحو الصناعات الخضراء، وتطوير الابتكار والبحث العلمي، مع تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الاعتماد على المكون المحلي، وتطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة. تسهم هذه الإجراءات في تحسين بيئة الأعمال، تعزيز تنافسية الصادرات، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الصناعية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣، ص ٢٣٥).

٣/٢/١/٥ قطاع التجارة

يشكّل قطاع التجارة ركيزة استراتيجية للنمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، من خلال تنشيط الأسواق وتحسين حركة السلع والخدمات محلياً ودولياً. وتشمل التحديات الرئيسة في التجارة الداخلية ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وارتفاع الفاقد، والاقتصاد غير الرسمي، وضعف مهارات العاملين، بينما تواجه التجارة

الخارجية العجز التجاري، وضعف القدرات التسويقية، وتعقيدات الإجراءات المكتبية، وارتفاع تكاليف النقل. ولتعزيز كفاءة الاستثمار العام والخاص، تتطلب السياسات الإصلاحية تطوير البنية اللوجستية، توسيع المساحات التسويقية، حماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية، تبسيط الإجراءات الجمركية، دعم الصناعات ذات الميزة التنافسية، وتنمية الصادرات عبر تسهيلات مالية وتسويقية واتفاقيات تجارية تفضيلية. يسهم هذا الإصلاح في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية، وتوسيع النفاذ للأسواق المحلية والدولية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما يوفر المناخ الملائم لدور الاستثمار الخاص في التنمية ويزيد من القيمة المضافة للموارد الوطنية، مع دعم التنمية المستدامة والشاملة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦).

٤/٢/١/٥ قطاع السياحة

يشكل قطاع السياحة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في مصر، من خلال توفير النقد

الأجنبي، زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل، مع هيمنة القطاع الخاص على الاستثمارات بنسبة ٩٦,٢% (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٣، ص ١٨٧). ويواجه القطاع تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، القدرات التسويقية، هيكل الشركات، وتأهيل العمالة. ولتعزيز دوره في التنمية ورفع كفاءة الاستثمارات، تتطلب السياسات الإصلاحية تطوير البنية التحتية والخدمات، دعم المهارات البشرية، تنويع المنتجات السياحية، التحول الرقمي، وتفعيل صندوق دعم السياحة وحاضنات ريادة الأعمال. ويهدف هذا الإصلاح إلى توفير مناخ استثماري مستدام، يعزز دور القطاع الخاص في التنمية، ويزيد العائد الاقتصادي، ويرفع تنافسية مصر في الأسواق السياحية الإقليمية والدولية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦، ص ٤٢).

٥/٢/١/٥ التمويل

يشهد قطاع التمويل في مصر جهودًا مستمرة لتطوير بنيته وتعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي وكفاءة الاستثمار، رغم التحديات الهيكلية مثل ضعف الثقافة المالية، ارتفاع تكاليف التمويل، وتركيز الودائع في أدوات منخفضة المخاطر التي تحد من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل سياسات الإصلاح إعداد خطة مالية متكاملة تربط بين الخطط التنموية المختلفة، تنمية الادخار، توجيه الاقتراض الداخلي والخارجي نحو الأنشطة الإنتاجية، جذب الاستثمار الأجنبي وفق أولويات قومية، وتعزيز تطبيق مبادرات البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بفوائد ميسرة، مع تطوير أدوات التمويل والرقابة، رقمنة الخدمات، ودعم الشراكات الدولية، بما يوفر بيئة مالية متكاملة تشجع الاستثمار الخاص وتعزز دوره في التنمية الوطنية (Marozva & Makoni, 2021).

٢/٥ سياسات دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية وكفاءة الاستثمار، من خلال دمج موارد وخبرات القطاع الخاص مع الإنفاق العام، وتقاسم المخاطر، وتحسين جودة الخدمات العامة. وقد ساهم قانون الشراكة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢١، وإنشاء الوحدة المركزية ومجلس الإدارة العليا لمتابعة المشروعات، في تنفيذ عشرات الاتفاقيات في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والنقل والمياه (الجريدة الرسمية، ٢٠٢١). وعلى الرغم من التوسع الذي شهدته منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر، وما تحقق من إنجازات تشريعية ومؤسسية، إلا أن التطبيق العملي لهذا النموذج لا يخلو من تحديات قانونية وإدارية ومالية، تشمل نقص دراسات الجدوى، ضعف التنسيق المؤسسي، وتعقيد الإجراءات، ما يجعل من الضروري تطبيق سياسات وإجراءات إصلاحية تهدف إلى تعزيز فاعلية الشراكات، رفع كفاءة الاستثمار، وضمان استدامة البرامج. وتشمل هذه السياسات وضع رؤية استراتيجية واضحة لاختيار طبيعة المشروعات وآليات تنفيذها، تبسيط الإجراءات، تعزيز الابتكار

والكفاءة المالية والإدارية، دعم التمويل طويل الأجل، وتعزيز الشفافية والحوكمة، مع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات في تقديم الاستشارات ونشر الوعي، وبناء منظومة متابعة وتقويم فعالة لربط التمويل بالنتائج، بما يوفر بيئة مواتية للاستثمار الخاص ويدعم النمو الاقتصادي المستدام (عبد السلام وآخرون، ٢٠٢٠، ص ١٤٩-١٦٠).

٦- النتائج والتوصيات

أظهرت الدراسة أن الاستثمار الخاص يمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في مصر، من خلال تنمية القاعدة الإنتاجية، تطوير أساليب الإنتاج، توفير فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات. غير أن فعالية الاستثمار الخاص تواجه العديد من التحديات البنيوية، أبرزها ضعف النظام القانوني والقضائي، قصور الكفاءة الإدارية، انخفاض معدلات الادخار المحلي، بطء نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع الدين الخارجي والتضخم، ضعف كفاءة النظام المصرفي، قصور بيئة الأعمال، انخفاض كفاءة البنية التحتية، وتواضع نوعية رأس المال البشري. كما تأثر الاستثمار الخاص بالأزمات الاقتصادية والسياسية، مثل أزمة كورونا وثورة ٢٥ يناير، وأدى ذلك إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي ورؤية مصر ٢٠٣٠، تظل الحاجة قائمة لتعزيز المناخ الاستثماري وإزالة المعوقات الهيكلية والمالية والتشريعية لضمان زيادة مساهمة الاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية.

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى خلق مناخ استثماري ملائم يعزز دور الاستثمار الخاص في التنمية، ويمكن تلخيصها في المحورين الرئيسيين التاليين:

أولاً: تحسين المناخ الاستثماري

يهدف هذا المحور إلى تأسيس بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للاستثمار الخاص من خلال مجموعة من الإجراءات، تشمل:

- ١- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، عبر ضبط المالية العامة، إجراء إصلاح ضريبي شامل، والحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف.
 - ٢- تحفيز الاستثمار الخاص، من خلال توفير حوافز ضريبية وجمركية، تسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم الشركات الناشئة والمشروعات كثيفة العمالة.
 - ٣- إصلاح البيئة التشريعية والقضائية والإدارية، عبر تبسيط الإجراءات، مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية، وتحسين حوكمة المؤسسات.
 - ٤- رفع كفاءة البنية التحتية، من خلال تطوير شبكات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، وتطبيق التحول الرقمي.
 - ٥- تعزيز رأس المال البشري، بالتركيز على تحسين التعليم العام والفني والتدريب المهني، دعم البحث العلمي، وتطوير الخدمات الصحية.
 - ٦- دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عبر تبسيط إجراءات التسجيل، دعم المشاريع الصغيرة، تمكين المرأة، وتنفيذ برامج تنمية المهارات.
 - ٧- تعزيز السياسات القطاعية، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة، والتمويل، بما يسهم في رفع كفاءة واستدامة الاستثمار.
- ثانيًا: تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يشمل هذا المحور تطبيق سياسات وإجراءات إصلاحية تهدف إلى تعزيز فاعلية الشراكات، رفع كفاءة الاستثمار، وضمان استدامة البرامج، مع التركيز على إشراك القطاع الخاص في تحفيز الاستثمار الإنتاجي ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية

إبراهيم، داليا، حسين، يحيى، الحملاوي، فاطمة، ... حنورة، عاطر، وعبد السلام، فادية، وأبو العينين، سهير، والشربيني، أحمد رشاد. (٢٠٢٠). الشراكة بين القطاعين العام والخاص – التحديات والآفاق المستقبلية (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٢١). معهد التخطيط القومي.

الأطرش، أسماء مصطفى. (٢٠١٧). الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في جمهورية مصر العربية (دراسة ميدانية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٨(٤)، ١٨٠-١٥٤.

إكرام، خالد. (٢٠٢١). الاقتصاد المصري في نصف قرن منذ ثورة يوليو حتى نهاية الألفية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٤). تقرير الاستقرار المالي – مارس ٢٠٢٤.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٥). <https://www.cbe.org.eg>.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٥). الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=5730

الجريدة الرسمية. (٢٠٢١، ديسمبر ١٨). قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ (العدد ٥٠ مكرر [أ]، الصفحات ٣-١٢). الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. جمهورية مصر العربية.

خليل، هاني أحمد. (٢٠١٧). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر: تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية (رسالة ماجستير). معهد التخطيط القومي.

صالح، أشرف صلاح الدين. (٢٠١٤). العوامل البيئية المؤثرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تحليلية ميدانية على جمهورية مصر العربية). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥١ (٢)، ٣٥٣-٣٩١.

صندوق النقد العربي. (٢٠٢٤). آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٤. (٢٠).

عز الدين، مصطفى محمود. (٢٠١٧). الاستثمار العام والاستثمار الخاص من منظور الشراكة بين القطاع العام والخاص: حالة الدول النامية مع إشارة إلى الحالة المصرية (رسالة دكتوراه). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عبد الحليم، أحمد مجدي علي. (٢٠٢١). اختبار مدى وجود أثر المزاخمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٧) "تقدير نموذج قياسي". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦ (١٢)، ٢٥١-٣٠٤.

عبد الله، قوري يحيى. (٢٠٢٠). أثر الاستثمار الحكومي والخاص على معدلات البطالة في الجزائر (١٩٩٧-٢٠١٧). مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٦ (٢)، ٦٦-٧٩.

عبد السلام، فادية، أبو العينين، سهير، الشربيني، أحمد رشاد، إبراهيم، داليا، حسين، يحيى، الحملاوي، فاطمة، ... حنورة، عاطر. (٢٠٢٠). الشراكة بين القطاعين العام والخاص - التحديات والآفاق المستقبلية (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣٢١). معهد التخطيط القومي.

عبد اللطيف، إيمان محمد. (٢٠٢١). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٥١ (٣)، ٦١٤-٥٧٣.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن. (٢٠١٣). استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم. كلية التجارة، جامعة المنصورة.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن. (٢٠١٤). عن تطور الاقتصاد المصري فيما بين ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ٢٥ يناير ٢٠١١. كلية التجارة، جامعة المنصورة.

معن، رمضان السيد أحمد. (٢٠١٤). محددات الاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٣٤ (٢)، ٢٠-١.

مجاهد، سيد أحمد، قويدر، عبد الهادي حاج، & مختار، محمد خير الدين الحاج. (٢٠١٧). واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ١(٣)، ١-١٢.

محمد، منال جابر مرسى. (٢٠٢١). الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية للفترة (١٩٩١-٢٠١٩). مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٢(١)، ١٣٠-١٧٠.

مكاوي، منى محمود محمد. (٢٠١٧). دراسة تحليلية للاستثمارات القومية والزراعية في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٧(٢)، ٩٨٩-١٠٠٢.

مطر، محمد أحمد. (٢٠٢٢). تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(٤)، ٩٩-١٢٠.

مجلس الوزراء، المركز الإعلامي. (٢٠٢١). نتائج مؤشرات الاقتصاد تفوق التوقعات الدولية بفضل
نجاح برنامج الإصلاح

<https://mena.org.eg/ar/news/dbcall/table/textnews/id/9054326>

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (رئاسة مجلس الوزراء). (٢٠٢٤، ١٥ أغسطس). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار يُصدر تقريرًا بشأن حزمة الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص خلال الفترة من (مايو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٤)

<https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/76683>

منصر، جمال. (٢٠١٥). الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية. مجلة دفاتر المتوسط، جامعة قلمة، ٢(١)، ٣٧-٥٦.

نسيم، فاطمة. (٢٠٢٢). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري. مجلة السياسة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١٧(١٦)، ٢٠٧-٢٤١.

نصر، حمادة محمد عبد العاطي. (٢٠٢٤، يوليو). دور الاستقرار القانوني في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة روح القوانين، ٣٦(١٠٧)، ٢٩٥-٣٩٥.

نفيسة، ناصري. (٢٠١٩). أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ٥(٣)، ٢٢٩-٢٤٤ .

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠١٧). قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. ص ٣٤.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٢٥). قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي. <https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Sectors/TargetedSectors/Pages/AgriBusiness.aspx>

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٣). تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

مجموعة البنك الدولي. (٢٠٢٥). مؤشرات بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

ثانيًا المراجع باللغة الإنجليزية

Abbas, A., Abbas, Z., & Mustifa, G. (2022). An empirical analysis of sector-wise private investment for a small open economy. Development Studies Research, 9(1), 21–35.

Abbas, A., Moosa, I., & Ramiah, V. (2022). The contribution of human capital to foreign direct investment inflows in developing countries. Journal of Intellectual Capital, 23(1), 9–26.

Abu-Bader, S., & Abu-Qarn, A. S. (2005). Financial development and economic growth: Time series evidence from

Egypt (Discussion Paper No. 05-14). Ben-Gurion University of the Negev.

Abduvaliev, M. (2023, March 10). The impact of investments on economic growth: Evidence from Tajikistan. Munich Personal RePEc Archive (MPRA Paper No. 117836), University of Nebraska Omaha, 1–32.

Ahamed, F. (2022). Impact of public and private investments on economic growth of developing countries (Master's thesis). Northern Illinois University, 1–10.

Allauddin, A., & Uddin, S. S. (2024). Public-private partnerships (PPPs) and their effectiveness in promoting sustainable economic development in underdeveloped regions. *New Horizons*, 18(2), 65–76.

Al-Jabsheh, F., Al-Qudsi, S., & Hajeesh, M. A. (2021). Investment and sustainable economic growth: Empirical perspective on Kuwait's dual challenge during the COVID-19 pandemic and beyond. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 11(4), 41–52.

Alshaib, B. M., Al Khatib, A. M. G., Nuta, A. C., Hamra, M., Mishra, P., Gautam, R., ... & Zamfir, C. G. (2023). Fiscal sustainability and its implications for economic growth in Egypt: An empirical analysis. *SAGE Open*, 13(4), 1–19.

Awad, I. M., Al-Jerashi, G. K., & Alabaddi, Z. A. (2021). Determinants of private domestic investment in Palestine: Time series analysis. *Journal of Business and Socio-economic Development*, 1(1), 71–86.

Breisinger, C., Abdelatif, A., Raouf, M., & Wiebelt, M. (2020). COVID-19 and the Egyptian economy: Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues, and remittances (Vol. 4). *International Food Policy Research Institute*, 1–5.

Cardarelli, M. R., Balima, H. W., Maggi, C., Alter, M. A., Vacher, J., Gaertner, M., ... & Belgacem, A. (2022). Informality, development, and the business cycle in North Africa. *International Monetary Fund*.

Caria, S., Crépon, B., Fadl, N., Krafft, C., Nagy, A., El Behairy, H., Mottaghi, L., Zeitoun, N., & El Assiouty, S. (2023). Child care subsidies, employment services, and women's labor market outcomes in Egypt: First midline results (G2LM|LIC Working Paper No. 73, pp. 1–46). *Foreign, Commonwealth & Development Office*.

Central Bank of Egypt. (2023, March 23). Promoting microfinance.

<https://www.cbe.org.eg/en/msmes-entrepreneurship/msmes/promoting-microfinance>

Chavula, H. K. (2013). Telecommunications development and economic growth in Africa. *Information Technology for Development*, 19(1), 5–23.

Cui, C., Liu, Y., Hope, A., & Wang, J. (2018). Review of studies on the public–private partnerships (PPP) for infrastructure projects. *International Journal of Project Management*, 36(5), 773–794.

Dobronogov, A., & Iqbal, F. (2007). Economic growth in Egypt: Constraints and determinants. *Journal of African Development*, 9(1), 31–66.

Ebghaei, F. (2021). Investigating crowding-out effect of government expenditures: Evidence from Turkey. *İzmir Journal of Economics*, 36(4), 867–879.

El-Katiri, L., & Fattouh, B. (2017). A brief political economy of energy subsidies in the Middle East and North Africa. In *Combining economic and political development* (pp. 58–87). Brill Nijhoff.

Gadallah, K., & Alnagar, T. (2023). The impact of foreign direct investment on economic growth in high- and middle-income countries: Evidence from panel data analysis. *Egyptian Review of Development and Planning*, 31(1), 54–79.

Gehne, K., & Brillo, R. (2017). Stabilization clauses in international investment law: Beyond balancing and fair and equitable treatment. Institut für Wirtschaftsrecht, Heft 143.

Hassouba, T., & Mohammed, M. (2023). The impact of foreign direct investment on economic growth: Empirical evidence from Egypt (1980–2022). Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, 60(5), 77–114.

Hassoun, S. E. S., Chibi, A., Chekouri, S. M., & Terbeche, M. (2021). Institutional quality and sustainable development: Empirical study in 10 Arab countries. Research Square, 1–24.

International Labour Organization. (2025). Informal economy diagnostic study in Egypt: With focus on agriculture, engineering, food industries, readymade garments and transportation sectors (pp. 49–57) International Labour Organization.

International Monetary Fund. (2022, November 21). How fiscal restraint can help fight inflation. IMF. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/11/21/how-fiscal-restraint-can-help-fight-inflation>

International Monetary Fund. (2024, April 2). Arab Republic of Egypt: Technical assistance report—Public investment management assessment (Country Report No. 2024/028, pp. 13–16). International Monetary Fund.

Jalles, J. T., Park, D., & Qureshi, I. (2024). Public and private investment as catalysts for growth: An analysis of emerging markets and developing economies with a focus on Asia. *Journal of International Money and Finance*, 148, 103166, 1–20.

Khan, S. (2017). The savings and investment relationship: The Feldstein–Horioka puzzle revisited. *Journal of Policy Modeling*, 39(2), 324–332.

Llagami, N. (2024). The use of the technology in justice system. *Global Journal of Politics and Law Research*, 12(4), 66–82.

Mabrouk, M. F., Atallah, S., Kamel, S., El Battouty, S., Lehr, D., Elnaggar, Y., & Abdel-Latif, A. (2020). Rethinking Egypt's economy. Middle East Institute.

Marozva, G., & Makoni, P. L. (2021). The nexus between bond liquidity, stock liquidity and foreign portfolio investment. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 10(3), 92–103.

Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation. (2024). Macroeconomic stability, structural reforms, and economic diplomacy to advance sustainable economic development: 2024 Annual Report. <https://moic.gov.eg/page/annual-report-2024>

Mofokeng, M., Alhassan, A. L., & Zeka, B. (2023). Public–private partnerships and economic growth: A sectoral

analysis from developing countries. *International Journal of Construction Management*, 24(10), 1029–1037.

Mossallam, M. (2021). Egypt's foreign direct investment regime: Evolution and limitations. In *Routledge Handbook on Contemporary Egypt*. Routledge, 212–226.

Mwitta, N. Z. (2022). Impact of foreign direct investment on economic growth: Empirical evidence from Tanzania (1990–2020) [Master's thesis, KDI School of Public Policy and Management], 1–35.

Nguyen, K. T., & Nguyen, H. T. (2021). The impact of investments on economic growth: Evidence from Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(8), 345–353.

OECD. (2024). *OECD economic surveys: Egypt 2024*. OECD Publishing, 73–76.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). (2020). Chapter 4: Investment promotion and facilitation. In *OECD investment policy reviews: Egypt 2020*. OECD Publishing.

OECD. (2024). *Ownership and Governance of State Owned Enterprises 2024*. (pp. 37–56). OECD Publishing.

Ofosu-Mensah Ababio, J., Aboagye, A. Q. Q., Barnor, C., & Agyei, S. K. (2022). Foreign and domestic private investment

in developing and emerging economies: A review of literature. *Cogent Economics & Finance*, 10.(١)

Opoku, P. K. (2020). The short-run and long-run determinants of household saving: Evidence from OECD economies. *Comparative Economic Studies*, 62(3), 430–464.

Petreski, M., & Olczyk, M. (2025). Foreign direct investment and job creation in EU regions. arXiv preprint arXiv:2503.23999.

Petreski, M., Tanevski, S., & Jacobo, A. D. (2024). Monetary Policy and the Gendered Labor Market Dynamics: Evidence from Developing Economies. arXiv preprint arXiv:2402.05729.

Poniatowicz, M., Dziemianowicz, R., & Kargol-Wasiluk, A. (2020). Good governance and institutional quality of public sector: Theoretical and empirical implications. *European Research Studies Journal*, 23(2), 529–556.

Qin, S., & Zhao, J. Z. (2025). Public-private or public-public? Exploring factors affecting private participation in China's public-private partnerships. *Review of Policy Research*.

Rangongo, M. F., & Ngwakwe, C. C. (2019). Human capital investment and economic growth: A test of endogenous growth theory in two developing countries. *Acta Universitatis Danubius. (Economica)*, 15(1), 80–94.

Sanghro, M. A. (2023, February 27). Fiscal and monetary policy coordination: How they work together. MAS. Economics.

Sikombe, S., Muleya, F., Phiri, J., Zulu, S., Simasiku, P., & Situtu, M. (2024). Key elements for promoting public-private partnerships in research and innovation. Cogent Business & Management, 11.(١)

Sultana, N., Rahman, M. M., & Khanam, R. (2022). The effect of the informal sector on sustainable development: Evidence from developing countries. Business Strategy & Development, 5(4), 437–451.

Wang, N., & Ma, M. (2020). Public–private partnership as a tool for sustainable development – What literatures say? Sustainable Development, 29(1), 243–258.

World Bank. (2020). Doing business 2020: Comparing business regulation in 190 economies.

World Bank. (2020). Egypt economic monitor, November 2020: From crisis to economic transformation – Unlocking Egypt’s productivity and job creation potential. Washington, DC: World Bank, 51–57.

World Bank. (2024). Exports of goods and services (% of GDP) – Egypt, Arab Rep. https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?location_s=EG

World Bank. (2025). Exports of goods and services (current US\$). The World Bank. <https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD>

World Bank. (2025). GDP growth (annual %) - Egypt. World Development Indicators. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG>

World Bank. (2025). Research and development expenditure (% of GDP). The World Bank. <https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>

Zaki, C. (2017). An overview of structural imbalances in Egypt. *Égypte/Monde arabe*, 16, 99– 124.

Zhao, Q. (2020). Trade and Finance in Emerging Markets and Developed Countries. Faculty of Business and Administration, University of Macau.